الأمم المتحدة S/2023/236

مجلس الأمن

Distr.: General
30 March 2023
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدّمة

1 - مدد مجلس الأمن بموجب قراره 2640 (2022) المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022 ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة) حتى 30 حزيران/يونيه 2023، وطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ التقرير السابق (S/2023/21)، الصادر في 6 كانون الثاني/يناير 2023.

2 - وينصب التركيز في كامل التقرير على المعايير الأربعة لتنفيذ الولاية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي للبعثة المكاملة (S/2023/36). وهذه المعايير هي: (أ) إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي، وفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي أصدرته السلطات الانتقالية؛ (ب) والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي؛ (ج) وحرية التنقل، بما في ذلك أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ذات الأهمية البالغة لسلامة وأمن حفظة السلام؛ (د) والقدرة على تنفيذ كامل ولاية مجلس الأمن، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

3 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير المزيد من التقدم في العملية الانتقالية، واستمرار الجمود في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (اتفاق السلام)، والشروع رسميا في استراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى.

ألف - عملية الانتقال السياسي

4 - في 27 كانون الثاني/يناير، رشح الرئيس الانتقالي، العقيد أسيمي غويتا، 72 شخصا، من بينهم 15 امرأة (20,83 في المائة من المرشحين) لعضوية اللجنة التي أنشأها بموجب مرسوم في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022 لمراجعة مسودة الدستور ووضعه في صيغته النهائية. وتضم اللجنة أعضاء من

060423 040423 23-05285 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلطات الانتقالية وغيرها من المؤسسات، ومسؤولين حكوميين سابقين، وممثلين عن نقابات العمال والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وفي 27 شباط/فبراير، وعقب مداولاتها، قدمت اللجنة مشروع الدستور المنقح وتقرير نهاية مهامها إلى الرئيس الانتقالي. وفي 20 آذار/مارس، قدم الرئيس الانتقالي مشروع الدستور إلى أصحاب المصلحة السياسيين وإلى القوى الوطنية الفاعلة، بمن فيها ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات المسلحة الموقعة والزعماء التقليديين. ودعا أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى المساهمة في الترويج إلى مشروع الدستور.

5 - وتشمل الأحكام الرئيسية للنص الجديد ما يلي: إمكانية عزل الرئيس في حالة الخيانة؛ وحظر تغيير العضوية في الأحزاب على أعضاء البرلمان، أي أنّ الأعضاء إذا استقالوا من حزبهم فإنهم يفقدون تلقائيا عضويتهم في البرلمان، والانضمام إلى حزب سياسي آخر هو بمثابة استقالة؛ إمكانية قيام المواطنين بعرض القضايا على المجلس الأعلى للقضاة والمحكمة الدستورية؛ مبدأ الحكم الرشيد، والأخذ بالعلمانية؛ والتأكيد على مكافحة الفساد؛ ومنح صفة رسمية للغات الوطنية مع تعريف الفرنسية الآن كلغة عمل؛ والتعبئة العامة للمواطنين في حالة الحاجة. ويشير مشروع الدستور المنقح أيضا إلى العناصر الواردة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك إنشاء هيئة تشريعية تتكون من مجلسين، فضلا عن الاعتراف بدور السلطات التقليدية والطرق البديلة والتقليدية لتسوية المنازعات.

6 - وفي الفترة التي سبقت وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور، في 27 كانون الثاني/يناير، نقضت تنسيقية حركات أزواد، التي كان قد وافقت في البداية على المشاركة في عملية مراجعة الدستور، قرارها، متذرعة بالمأزق الذي وصلت إليه عملية السلام. وعلاوة على ذلك، أصدرت تنسيقية الحركات والجمعيات الموالية للإمام محمود ديكو والمتعاطفين معه وحزب التلاقي من أجل تنمية مالي في 28 كانون الثاني/يناير بيانات معارضة لمراجعة الدستور. وفي غضون ذلك، توجّه إطار الأحزاب والتجمعات السياسية من أجل العودة إلى النظام الدستوري، الذي شارك في أعمال اللجنة، بنداء في 2 شباط/فبراير من أجل إدخال حد أدنى من التنقيحات على الدستور الحالي، وليس تغييره بالكامل.

7 - وعقب تسليم مشروع الدستور إلى الرئيس الانتقالي في 27 شباط/فبراير، أدلى أصحاب المصلحة الآخرون بتصريحات. ففي 2 آذار/مارس، أصدرت الرابطة الإسلامية لأئمة مالي بيانا رفضت فيه العلمانية كسمة مميزة للدولة المالية. وفي 4 آذار/مارس، أعرب حزب الإصلاح الوطني عن أسفه للتركيز المفرط للسلط بيد الرئاسة، كما هو متوخى في مشروع الدستور، ولعدم وجود توافق وطني في الآراء يؤسس لهذه العملية. وفي الوقت نفسه، أعرب الاتحاد الوطني لعمال مالي وغيره من الحركات الاجتماعية والسياسية عن تأييدهم الكامل للمسودة.

8 - وفي 10 آذار/مارس، أعلنت السلطات الانتقالية تأجيل الاستفتاء الدستوري حتى إشعار آخر، مشيرة إلى أن التأجيل نابع من رغبتها في تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني لإعادة التأسيس، ولا سيما منها التفعيل الكامل للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، بما في ذلك إنشاء فروعها الإقليمية فضلا عن الترويج لمشروع الإصلاح الدستوري. وسيتم الإعلان عن الموعد الجديد بعد التشاور مع الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات وأصحاب المصلحة المعنيين.

9 - واتخذت السلطات الانتقالية خطوات لتيسير إجراء الانتخابات. ففي 10 كانون الثاني/يناير، عين الرئيس الانتقالي 15 عضوا في الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، منهم أربع نساء (يمثلن نسبة 26,6 في

المائة من أعضاء اللجنة). وفي وقت لاحق، عملت الهيئة على إنشاء فروعها المحلية، بما في ذلك تعيين حوالي 000 3 موظف. وعلاوة على ذلك، أجرت وزارة إدارة شؤون الإقليم واللامركزية، في 14 آذار/مارس، مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن طرائق ترشيح ممثلي السلطات لدى فروع الهيئة.

10 - وعينت البعثة المتكاملة 182 موظفا انتخابيا - من بينهم 56 امرأة (يمثلن 30,77 في المائة من مجموع عدد موظفي الانتخابات)، تم تدريبهم، في الفترة من 6 إلى 10 شباط/فبراير، قبل نشرهم في جميع أنحاء البلد. وأنشئ فريق عامل مشترك بين الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات والبعثة المتكاملة لتنسيق المسائل المتصلة بالدعم التقني واللوجستي للانتخابات. وعلاوة على ذلك، قدم فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، الذي يتألف من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مساعدة تقنية ومعدات لتكنولوجيا المعلومات ومركبات بقيمة 2 مليون دولار إلى وزارة إدارة شؤون الإقليم واللامركزية وإلى المحكمة الدستورية. ويتواصل تقديم الدعم لبناء قدرات 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني في مجال توعية الناخبين، ومنع العنف المتصل بالانتخابات، وتعزيز المنظور الجنساني في العمليات الانتخابية. وفي الوقت نفسه، أنشئت غرف عمليات معنية بالمرأة في مناطق كايس وسيغو وسيكاسو وكوليكورو، لتعزيز مشاركتها في الانتخابات.

11 - وفي 28 شباط/فبراير، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي تعديلات على القانون الانتخابي الصادر في حزيران/يونيه 2022. وقد اقترحت الحكومة هذه التعديلات عقب المشاورات التي أجرتها وزارة إدارة شؤون الإقليم واللامركزية مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في 12 كانون الثاني/يناير. وعلى نحو أكثر تحديدا، اقترحت الحكومة إجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من إنشاء مكاتب التنسيق التابعة للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات؛ والسماح بالتصويت المبكر لفائدة قوات الدفاع والأمن المالية حتى تتمكن من القيام بمهمتها المتمثلة في تأمين مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات؛ وتحديد ترتيبات التصويت للمشردين داخليا؛ واستحداث بطاقة الهوية الوطنية البيومترية الآمنة كبطاقة ناخب؛ والسهر على تحديث السجل الانتخابي تمشيا مع القوانين الستة المتعلقة بإعادة التنظيم الإقليمي والإداري، التي اعتمدت في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2023/21، الفقرة 8) وجرى تفعيلها في 13 آذار/مارس 2023.

12 - وتنص هذه القوانين على تعيين 19 منطقة، و 168 *مقاطعة*، و 472 دائرة و 859 بلدية فضلا عن المنطقة الإدارية لباماكو. وتنص أيضا، في جملة أمور، على إنشاء دوائر إدارية لامركزية (المناطق *والمقاطعات* والدوائر) في جميع أنحاء البلد، وترسيم الحدود الإدارية للمناطق الجديدة لكيتا وديويلا ونارا وبوغوني وكوتيالا وسان ودوينتزا وبانديا غارا.

13 - وعلى هذا الأساس، سجّل المشهد السياسي ديناميكيات جديدة. ففي 5 كانون الثاني/يناير، استقال رئيس الجمعية الوطنية وقت انقلاب آب/أغسطس 2020، موسى تيمبيني، من حزب التجمع من أجل مالي وأنشأ حركة سياسية جديدة تُسمى "التلاقي لعام 2023". وفي 28 كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية، غوانون كوليبالي، عن تشكيل برنامج سياسي يسمى *التحالف من أجل مالي الجديدة*. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أطلق وزير الزراعة السابق، مولاي أحمد بوبكر، حزبا سياسيا جديدا، هو *الحزب المالي للعمل وإعادة التأسيس*. وفي 20 شباط/فبراير، أعلن 12 كيانا، منها *الأمل الجديد جيجيبا كورا*، الذي يرأسه وزير الرياضة السابق ورئيس حزب التلاقي من أجل تنمية مالي، حسيني أميون غيندو، وتنسيقية الحركات والجمعيات الموالية للإمام محمود ديكو، عن إنشاء تحالف يعرف باسم *تنسيقية منظمات نداء 20 شباط/فبراير 2023 من أجل إنقاذ مالي*.

14 - ولم تأذن السلطات الانتقالية بعقد اجتماع إطار الأحزاب والتجمعات السياسية من أجل العودة إلى النظام الدستوري واجتماع الأمل الجديد جيجيا كورا، اللذيْن كان من المقرر عقدهما في 4 و 25 شباط/فبراير على التوالي، وذلك لأسباب أمنية كما قيل. وفي 20 شباط/فبراير، قام أفراد مجهولون بتعطيل اجتماع في دار الصحافة عقده نداء المواطنين من أجل إنجاح عملية الانتقال، ونهبوا المكان. وأدانت بعض الأطراف هذا العمل باعتباره انتهاكا لحرية التعبير، ودعت السلطات الانتقالية إلى فتح تحقيق وتقديم الجناة إلى العدالة. وكررت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأكيد التزام الدولة بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحثت في الوقت نفسه وسائط الإعلام والسكان على الامتناع عن التحريض على الكراهية والعنف.

15 - وفي إطار متابعة توصيات المنتدى الوطني لإعادة التأسيس بشأن عملية الإصلاح، نظّمت وزارة إدارة الإقليم واللامركزية، بمساعدة البعثة المتكاملة، يومي 7 و 8 شباط/فبراير، حلقة عمل لممثلي الإدارة العامة المركزية والإقليمية الحكومات المحلية من أجل إقرار الإطار السياسي الوطني لإدارة الإقليم، قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء. وبالمثل، قدم فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل الدعم إلى وزارة إدارة شؤون الإقليم واللامركزية ووزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة في عقد حلقة دراسية رفيعة المستوى في باماكو، في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 4 آذار/مارس، من أجل وضع خارطة طريق بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

16 - وفي 18 شباط/فبراير، عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قمة استثنائية على هامش الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وذلك لبحث جملة أمور من بينها التحولات الجارية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي. وفي البيان الختامي[1]، قررت السلطة الإبقاء على العقوبات الحالية على الدول الثلاث وفرض حظر سفر على أعضاء الحكومة وغيرهم من كبار المسؤولين في البلدان الثلاثة جميعا. واتُّخذ هذا القرار استجابة للطلب المشترك الذي قدمته البلدان الثلاثة في 9 شباط/فبراير من أجل رفع الجزاءات وغيرها من القيود التي فرضها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

17 - وفي الفترة الممتدة من 20 إلى 22 شباط/فبراير، قام وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس نيجيريا السابق، غودلاك جوناثان، بزيارة مالي لتقييم التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية. والتقى بلجنة المتابعة المحلية وأجرى برفقة أعضائها مشاورات مع وزير الخارجية، ولجنة رصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية، ومع الرئيس الانتقالي. وخاطب الوسيط بإيجاز الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني خلال جلسة ترأسها وزير إدارة شؤون الإقليم واللامركزية. وأطلعت السلطات الانتقالية الوسيط على التقدم المحرز منذ تموز/يوليه 2022، واعترفت بأنّ بعض الأنشطة الحاسمة قد شهدت تأخيرات، شملت تفعيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات على المستوى المحلي والعملية الدستورية. ورحب الوسيط بالتقدم المحرز وحث السلطات على مواصلة العمل على هذا المسار لضمان استعادة الحكم الدستوري بحلول آذار/مارس 2024، مثلما تم الاتفاق عليه مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(1) انظر https://ecowas.int/wp-content/uploads/2023/02/ENG_Final-Communique-Addis-Ext.Ord_.-Summit-English7123.pdf.

باء – اتفاق السلام والمصالحة في مالي

18 – عقب تعليق الحركات الموقعة مشاركتها في آليات تنفيذ اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر، تم اتخاذ مبادرات للخروج من المأزق. ففي 9 و 10 كانون الثاني/يناير، زار وزير خارجية الجزائر، رمطان لعمامرة، باماكو للتشاور مع السلطات المالية، بما في ذلك الرئيس الانتقالي، ومع الحركات الموقعة، بشأن سبل المضي قدما. وفي 15 كانون الثاني/يناير، اجتمع وزير الخارجية، عبد الله ديوب، ووزير المصالحة والسلام والتماسك الوطني، العقيد الرائد إسماعيل واغي، مع رئيس الجزائر، عبد المجيد تبون، ومع الوزير لعمامرة في الجزائر العاصمة. وعقب هذه الاجتماعات، اقترحت السلطات المالية، في 24 كانون الثاني/يناير، عقد الدورة السابعة الرفيعة المستوى للجنة متابعة الاتفاق بحلول منتصف شباط/فبراير وذلك بغية توفير الضمانات اللازمة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولم يعقد هذا الاجتماع بعد لأن المناقشات ما تزال جارية بشأن استئناف مشاركة الحركات الموقعة في آليات رصد وتنفيذ اتفاق السلام.

19 – وفي 1 شباط/فبراير، اجتمعت الوساطة الدولية في كيدال مع قيادة تنسيقية حركات أزواد التي كررت هذه دعوتها إلى عقد اجتماع في مكان محايد لمناقشة قابلية اتفاق السلام للتنفيذ، وإلى مشاركة أقوى من جانب الوساطة الدولية، وذلك عملا بأحكام المادة 52 من اتفاق السلام. بيد أن الحكومة أعربت عن تحفظات بشأن إجراء مناقشات بشأن اتفاق السلام خارج الأراضي المالية. وفي 13 شباط/فبراير، اجتمعت الوساطة الدولية في باماكو مع ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية. وفي 14 شباط/فبراير، استقبل السيد واغي الوساطة الدولية. وفي 20 شباط/فبراير، دعت الوساطة الدولية الأطراف إلى تجديد الالتزام والامتناع عن أي بيانات أو أعمال من شأنها أن تزيد من تعقيد الحالة وتعطيل الجهود الرامية إلى عقد دورة رفيعة المستوى للجنة متابعة الاتفاق، في وقت مبكر. وفي الفترة من 20 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس، قامت قيادة تنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة بزيارة إلى الجزائر حيث جرى استقبالهم من قبل السيّد تبون والسيّد لعمامرة.

20 – وعلى هذه الخلفية، أعلنت كل من التنسيقية والائتلاف، تحت مظلة الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية، عن إطلاق عملية أمنية واسعة النطاق لتأمين السكان ضد الجماعات المتطرفة والإرهابية في المناطق الشمالية. واعتبرت الحكومة هذه المبادرة بمثابة انتهاك لاتفاق السلام وحذرت من العواقب السلبية المحتملة على عملية السلام.

21 – وتسبب المأزق المتواصل في تأخيرات لعملية وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة 2022–2024. بيد أن اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبعثة المتكاملة واصلتا العمل على الجوانب التشغيلية، بما في ذلك إصلاح الهياكل الأساسية القائمة في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة المسائل الطبية أو المسائل المتعلقة بالنقل أو التدريب، استعدادا للشروع في العملية الكلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة جهودها لتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين والأفراد المرتبطين بهم، اجتماعيا واقتصاديا. وهي قد شرعت خلال الفترة الفاصلة بين 13 و 28 شباط/فبراير في الأعمال التحضيرية لإنشاء مخيمات في غاو وكيدال وميناكا وتمبكتو لاستضافة 900 امرأة مرتبطة بالجماعات المسلحة.

22 – وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، من أجل تعبئة الدعم المجتمعي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولعملية الإدماج والحد من احتمال تجنيد الشباب

المعرضين لخطر الجماعات المسلحة. ويجري تنفيذ ما مجموعه 35 مشروعا في مناطق غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو، وتستهدف هذه المشاريع 342 26 مستفيدا، من بينهم 242 12 امرأة (نسبة 46,47 في المائة)، وتركز على التدريب المهني، والمنظومة المائية، والزراعة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والأنشطة المدرة للدخل.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط البلد

23 - في موبتي وفي 17 آذار/مارس، تولى رئيس الوزراء، شوغويل كوكالا مايغا، رسميا إطلاق استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد. وعلى الصعيد التنفيذي، ركزت الأمانة الدائمة للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي على تعزيز قدرتها، بما في ذلك تعبئة الموارد اللازمة، فضلا عن زيادة التنسيق فيما بين الوزارات التنفيذية ذات الصلة وبين هذه الوزارات وحكام المناطق الخمس، ومنظمات المجتمع المدني الجامعة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء التقنيين والماليين. وتبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الممتدة على ثلاث سنوات (2022-2024) 956,1 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، منها مبلغ 205,5 مليار فرنك تتم تعبئته على المستوى الوطني ومبلغ 750,6 مليار فرنك (نسبة 75 في المائة) سيُطلب من الشركاء التقنيين والماليين. وأجرت الأمانة الدائمة عدة عمليات متابعة ومسح، بما في ذلك عن نشر المسؤولين المنتخبين والسلطات المحلية، وإعادة فتح المدارس، وتشغيل الخدمات الاجتماعية والصحية.

24 - واتخذت السلطات الإقليمية أيضا خطوات لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية. ففي موبتي، وضع الحاكم إجراء إقليميا ذا أولوية، يتناول التماسك الاجتماعي، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوسيع نطاق إدارة الدولة. وفي سان، أطلق الحاكم حملة لنشر القانون الرعوي الذي يحكم ممارسة الأنشطة الرعوية وأنشطة الترحال الرعوي. وأعلن حاكم بانديا غارا المدينة منطقة خالية من السلاح.

25 - وواصلت البعثة المتكاملة تعاونها مع الأمانة الدائمة للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي وساعدتها على تفعيل آليتها الوطنية للتنسيق المشترك بين الوزارات ولجانها الإقليمية. وموّلت البعثة المتكاملة مشروعين بشأن إصلاح محافظة سان وإطلاق الاستراتيجية ونشرها. ومن المتوقع أن يفضي المشروع الأول إلى تحسين ظروف عمل 33 موظفا مدنيا في إدارة المنطقة، التي يعيش فيها حوالي 000 335 شخصا. ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة في صياغة السياسات، نظمت البعثة المتكاملة حلقتي عمل لفائدة 60 امرأة وشابا، عُقدتا في موبتي في الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير، وفي سيغو في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس. وفي أعقاب حملة أُطلقت للتوعية بقيمة لجان الأراضي في تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاعات، واختُتمت في 2022، يسرت البعثة المتكاملة إنشاء 143 لجنة من هذه اللجان.

26 - وقدمت التمويل لإنشاء مركز أهلي لتدريب الشباب في منطقة سان لدعم جهود الحكومة في منع التطرف العنيف ومكافحته. وفي الفترة من 2 إلى 11 كانون الثاني/يناير، نظمت البعثة المتكاملة ثلاث حلقات عمل بشأن منع التطرف العنيف لفائدة 150 من القادة الشباب والنساء في بلا وسان وسيغو. وهي تدعم أيضا بناء مركز إقليمي للشباب ودار لرعاية المواطنين المسنين.

ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية واستجابة البعثة المتكاملة

27 – لا تزال الحالة الأمنية في مالي متقلبة. وتظل منطقتا غاو وميناكا تشكلان مركز الأعمال العدائية بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي تؤدي، مع الأضرار والتهديدات التي يتعرض لها المدنيون، إلى نزوح كبير للسكان. واستمرت أيضا الهجمات التي تشنها العناصر المتطرفة في أجزاء من وسط مالي. فقد أُبلغ عن وقوع هجمات ضد قوات الأمن والدفاع المالية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير داخل منطقتي كايس وكوليكورو.

28 – وعلى الرغم من هذه التحديات، حافظت القوات المسلحة المالية على وتيرة عملياتها. ففي 25 كانون الثاني/يناير، ذكرت وزارة الدفاع في بيان أنّ القوات المسلحة المالية قامت، منذ 3 كانون الأول/ديسمبر، بـ 62 مهمة هجومية، من 22 عملية نقل جوية، و 20 مهمة استطلاع هجومية، و 17 غارة جوية، وثلاث ضربات مدفعية في أجزاء مختلفة من مالي، بما في ذلك المناطق الوسطى.

29 – ولا يزال انعدام الأمن يعوق وجود سلطات الدولة. فحتى كانون الثاني/يناير، ومن جملة 245 سلطة إدارية حكومية (الحكام والمحافظون ونواب المحافظين)، كانت هناك 110 سلطات في مراكز عملها في المنطقتين الوسطى والشمالية (44 في المائة). ورغم أنّ جميع الحكام حاضرون في مراكز عملهم، فإنّ نسبة الحضور للمحافظين تبلغ 67 في المائة ولنواب المحافظين 38 في المائة.

30 – ولدعم قوات الدفاع والأمن المالية في التصدي للتحديات الأمنية الراهنة، نظمت البعثة المتكاملة في الفترة من 16 كانون الثاني/يناير إلى 24 شباط/فبراير في باماكو ولفائدة 56 من ضباط الصف بقوات الدرك دورات تدريبية على مجموعة متنوعة من المهارات، منها حماية الشخصيات الرفيعة المستوى، وإدارة الحشود، والكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وحماية حقوق الإنسان، والاستخبارات التكتيكية، وأمن الانتخابات، والإسعافات الأولية في ساحات القتال. وسيتم تنظيم هذه التدريبات في موبتي خلال مرحلة لاحقة. ونظرا لاستمرار الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد قوات الدفاع والأمن المالية، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس خمس دورات تدريبية استفاد منها 18 من ضباط الأركان و 33 من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب، سلمت البعثة المتكاملة 23 من التقارير والأدلة الجنائية إلى وحدة التحقيق بشأن مكافحة الإرهاب في مالي وذلك بالنسبة للقضايا المتعلقة بحوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي استهدفت البعثة، والتي وقعت في الفترة الفاصلة بن نيسان/أبريل 2021 وحزيران/يونيه 2022.

31 – وقدمت البعثة المتكاملة تدريبا أمنيا متخصصا ومعدات لضباط سجون من باماكو وغاو وموبتي وتمبكتو. كما قدمت المساعدة التقنية لتحسين ظروف الاحتجاز في مرافق السجون في غاو وموبتي وتمبكتو والامتثال لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وفي إطار الصندوق الاستئماني للبعثة المتكاملة تم وضع الصيغة النهائية لستة وثلاثين مقترح من مقترحات المشاريع بقيمة 27 مليون دولار، وذلك من أجل دعم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية موثوقة وشاملة وبناء المؤسسات في المجالات الحيوية مثل سيادة القانون وتعزيز الحوار وحقوق الإنسان.

شمال مالي

32 - في منطقة غاو، تتنافس جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على توسيع النفوذ على الأراضي والموارد، وهما بصدد إصدار الأوامر إلى السكان المحليين بمغادرة مستوطناتهم أو مواجهة الأعمال الانتقامية. ووفقا للإدارة الإقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصاد التضامني، وصلت إلى غاو منذ 31 كانون الأول/ديسمبر حوالي 808 3 أسرة معيشية تمثل 824 16 شخصا. وفي 10 كانون الثاني/يناير، اقتحم متطرفون يُقال إنهم ينتمون إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قريتي إيغاف - نارودج ونتيليت، بدائرة غاو، واختطفوا ثلاثة مدنيين قبل أن يأمروا السكان المحليين بالمغادرة. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أطلقت البعثة المتكاملة آلية للإنذار المبكر من أجل التصدي للتهديدات. ومع ذلك، رفضت السلطات المحلية السماح بعمليات الطيران لجمع المعلومات، فيما تم مبدئيا تقييد الوصول بالطرق البرية لأسباب تعود إلى مقتضيات العمليات العسكرية. وفي 12 كانون الثاني/يناير، وصلت ست شاحنات تحمل 118 امرأة إلى بلدة غاو، قادمة من نتيليت، وفي 16 كانون الثاني/يناير، لجأت 438 أسرة على الأقل من نتيليت والقرى المحيطة بها إلى مختلف المواقع المخصصة للمشردين داخليا. وفي 19 كانون الثاني/يناير، لم تلاحظ دوريةُ استطلاع سيرتها البعثة المتكاملة إلى نتيليت وإلى دوري سوى وجود عدد قليل من الرجال المدنيين الذين كانوا بصدد جمع أمتعتهم في البلدتين. وفي 23 شباط/فبراير، تبيّن وجود بيئة مماثلة خلال دورية استطلاع سيرتها البعثة المتكاملة بالقرب من دورو، ببلدة نتيليت.

33 - وأدت الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على قرية دوري في 2 شباط/فبراير إلى موجة جديدة من النزوح. وقتل المهاجمون رجلين على الأقل وأمروا السكان بمغادرة القرية. كما نهبوا وأحرقوا المتاجر ودمروا برج المياه. وفي 3 شباط/فبراير، لم تحصل دورية برية تابعة للبعثة المتكاملة إلى دوري على تصريح من القوات المسلحة المالية. وفي 4 و 5 شباط/فبراير على التوالي، وصلت إلى غاو شاحنات تحمل 122 1 مشردا داخليا ووصل 456 آخرون من قريتي دوري وأوساجيجا، ببلدة نتيليت. وفي 8 شباط/فبراير، أجرت البعثة المتكاملة استطلاعا جويا فوق قرية دوري لاحظت من خلاله أن عدة مبان قد دمرت جزئيا أو أحرقت، ولا سيما بالقرب من منطقة السوق. وعلاوة على الـ 055 9 مشردا داخليا الذين وصلوا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من نتيليت إلى غاو، لا يزال تدفق السكان النازحين من نتيليت مستمرا بلا هوادة.

34 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، أفادت وزارة الدفاع بأن دوريات القوات المسلحة المالية قامت بمرافقة مدنيين قادمين من المناطق الخاضعة للحصار الذي تفرضه الجماعات المتطرفة، من بينهم 000 1 مركبة على محور غاو - لابيزانغا وأكثر من 450 شخصا ومواشيهم، وذلك من تين هاما إلى أنسونغو. كما أعلنت عن تدمير قواعد للجماعات الإرهابية في أنسونغو وتيسيت سيركليس. وهناك تقارير تفيد بفرض عناصر متطرفة لحصار آخر على السكان في تيسيت منذ كانون الثاني/يناير. وفي 10 شباط/فبراير، تلقت البعثة المتكاملة إنذارات بوقوع اشتباكات بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في قرية باكال التابعة لبلدة تيسيت، حيث قتل عدة أشخاص حسبما ورد. ومنعت القواتُ المسلحة المالية البعثةَ المتكاملة من الوصول إلى المنطقة، سواء للانتشار البري أو للاستطلاع الجوي، وذلك بسبب العمليات العسكرية الجارية. وفي 21 شباط/فبراير، وجّه تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إنذارا نهائيا للسكان في تاغارانغابوت، ببلدة تين هاما، أنسونغو، لإخلاء القرية. ولئن تمكنت البعثة المتكاملة

من رصد المنطقة، بما في ذلك عن طريق الجو، فإنّ مركز تنسيق العمليات الجوية في مالي قد رفض، في 24 شباط/فبراير، الإذن بتنفيذ عملية تحليق على سبيل الردع.

35 - وفي منطقة ميناكا، واجه المدنيون تهديدات مماثلة. وفي 6 كانون الثاني/يناير، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء قرية إيناغام (على بعد 25 كيلومترا من ميناكا) وأقام وجودا له في المنطقة. وفي 14 كانون الثاني/يناير، اقتحم التنظيم قرية إيغويدو بدائرة إنيكار، مما أسفر عن مقتل ثلاثة رعاة وسرقة مواشيهم. وفي مدينة ميناكا، تم في 2 شباط/فبراير إطلاق سراح أحد موظفي منظمة الصحة العالمية بعد أن اختطفه مسلحون مجهولون في 23 كانون الثاني/يناير. وواصلت البعثة المتكاملة تسيير دورياتها لبناء الثقة في ميناكا مع قوات الأمن المالية، ووفرت النقل لنشر 54 من ضباط الشرطة المالية الآخرين من غاو. وفي 28 شباط/فبراير، أطلقت البعثة أربعة مشاريع سريعة الأثر بتكلفة إجمالية قدرها 500 125 دولار لإصلاح المباني العامة فضلا عن أعمال الصيانة لشبكة إمدادات المياه في قرية تينيلوين.

36 - وفي الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، نفذ أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجومين داخل مخيمات للمشردين داخليا ضد أشخاص يشتبه في أنهم مخبرون لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين أو للقوات المسلحة المالية. ويوميا، تقوم البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، بتسيير خمس دوريات في المتوسط حول ستّ مجموعات لمواقع المشردين داخليا، تضم 17 مخيما، في غاو؛ وبتسيير دوريتين منفردتين حول 5 مخيمات في أنسونغو؛ ودوريتين منفردتين حول 3 مخيمات في ميناكا.

37 - وفي منطقة كيدال، استقر النازحون داخليا من غاو وميناكا داخل 26 موقعا. وفي الفترة من 7 إلى 8 شباط/فبراير، ساعدت البعثة المتكاملة الفريق الإقليمي لدعم المصالحة في تنظيم حوار في أكوشيش (بلدية كيدال) بهدف تخفيف حدة التوتر بين المشردين داخليا والسكان المحليين. وكانت توترات مماثلة بشأن الحصول على المياه قد اندلعت في إينافارق، بلدة أغيلهوك، *بدائرة* تيساليت. وبالتعاون مع الفريق الإقليمي لدعم المصالحة وإحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، قامت البعثة المتكاملة بتيسير إجراء حوار مجتمعي لدعم التماسك الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تم إطلاق أربعة مشاريع سريعة الأثر في كيدال وإينازاراف وإنتاهيك *(دائرة كيدال)* لتحسين فرص الحصول على المياه لفائدة 050 2 شخصا و 440 موظفا عسكريا من وحدة الجيش المعاد تشكيلها والمتمركزة في كيدال.

38 - وفي الفترة الفاصلة بين 15 و 17 كانون الثاني/يناير، عقدت الحركات الموقعة اجتماعا في أنيفيس، بمنطقة كيدال، لوضع إطار أمني مشترك للمناطق الشمالية. وأعقب ذلك حفل الإعلان في كيدال، في 8 شباط/فبراير، عن قرار مكونات تنسيقية حركات أزواد الاندماج في كيان واحد. وفي 20 كانون الثاني/يناير، أنجزت البعثة المتكاملة مشروعا للحدّ من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، يسبق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويُركّز على الحصول على المياه وزراعة الخضروات لفائدة 180 من الشباب المعرضين للخطر، من بينهم 80 امرأة، في ماتالمن *بدائرة* أغيلهوك. وأطلق في 1 شباط/فبراير في تيساكاداوين، *بدائرة* أغيلهوك، مشروع آخر للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وذلك لصالح 433 مستفيدا مباشرا، من بينهم 135 امرأة، جميعهم من الشباب المعرضين للخطر والمقاتلين السابقين، حيث أتاح المشروع فرص عمل مؤقتة، وتحسين سبل الحصول على المياه.

39 - وفي منطقة تمبكتو، هاجمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في 1 آذار/مارس مخيم القوات المسلحة المالية في أشاران، مما أسفر عن مقتل جنديين وجرح سبعة آخرين. وقدمت البعثة المتكاملة خدمات إجلاء المصابين إلى القوات المسلحة المالية. وظلت البعثة المتكاملة تشكل هدفا للهجمات، لا سيما في يومي 9 و 10 كانون الثاني/يناير وفي 7 و 16 و 17 شباط/فبراير عندما تعرضت قوافلها لنيران الأسلحة المباشرة وللأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على محور تمبكتو - بير. وقدمت البعثة المتكاملة المساعدة إلى قوات الأمن المالية في تعزيز قدرتها على إدارة الحشود وحماية حقوق الإنسان واحترامها في سياق العمل الشرطي. وقامت البعثة المتكاملة بتسيير 369 دورية، بما في ذلك 12 دورية بعيدة المدى، لتأمين السكان المدنيين في مدينة تمبكتو وفي *دوائر* غوندام ودير ونيافونكي. وتم مع قوات الأمن المالية التنسيق في تسيير 26 دورية في تمبكتو.

وسط مالي

40 - شهد وسط مالي زيادة في الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة. ففي الفترة من 6 كانون الثاني/يناير إلى 1 آذار/مارس، تم تسجيل 126 حادثا، بما في ذلك 29 حادثا بهذه الأجهزة. وقُتل ما لا يقل عن 206 أشخاص، بما في ذلك 84 مدنيا منهم ست إناث (خمس نساء وفتاة واحدة)، وأصيب 80 شخصا، بما في ذلك 38 مدنيا من بينهم امرأتان. وفي 21 شباط/فبراير، تعرضت قافلة تابعة لقوة البعثة المتكاملة إلى إصابة بجهاز متفجر يدوي الصنع في مركز باندياغارا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة خمسة آخرين.

41 - وفي 7 شباط/فبراير، أصدرت وزارة الدفاع بلاغا تؤكد فيه أن القوات المسلحة المالية نفذت خلال الليلة الفاصلة بين 6 و 7 شباط/فبراير عملية في كورينتزي ونغورودیا بمنطقة موبتي، أسفرت بحسب التقارير عن مقتل 34 عنصرا إرهابيا وضبط معدات.

42 - وفي بلدية سوكولو، *بدائرة* نيونو، بدأت القوات المسلحة المالية تكسب المواقع على الميدان، مما أدى إلى انخفاض الهجمات وعمليات الاختطاف، وأتاح في الوقت نفسه عودة محدودة للأشخاص إلى مناطق بانكاس وكورو ونيونو. وتستفيد البعثة الميدانية من هذه الجهود عبر تنفيذ أنشطة المصالحة وتهيئة الظروف لتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا. وفي بلدة ديونغاني، *بدائرة* كورو، يسرت البعثة المتكاملة الحوار المشفوع بالمشاريع، من قبيل إعادة بناء مخازن الحبوب.

43 - وشهدت منطقتا باندياغارا وسان هجمات متعددة من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة. ففي 24 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن عناصر من جبهة تحرير ماسينا ومن الدوزو (الصيادون التقليديون) اشتبكت في قرية غوماساغو ببلدية ليساغو هابي. وتعرضت ليساغو هابي في 3 فبراير/شباط إلى هجوم من قبل متطرفين مفترضين، وذلك في سياق عملية انتقامية على الأرجح. وفي 23 شباط/فبراير، تعرضت قرية كاني بوزون، في شمال باندياغارا، إلى هجوم شنته عناصر متطرفة مفترضة، مما أسفر عن مقتل 13 شخصا وجرح 3 آخرين، وتشريد ما يقرب من 000 3 شخص. وفي الفترة من 6 كانون الثاني/يناير إلى 6 شباط/فبراير وحدها، سجلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني زيادة قدرها 222 9 مشردا داخليا، منهم 541 4 في منطقة باندياغارا و 681 4 في منطقة موبتي.

44 - وقامت البعثة المتكاملة بتسيير 241 دورية، منها 22 دورية مع قوات الأمن المالية و 64 دورية بعيدة المدى. وتم التركيز على تأمين الطريق بين سيفاري وباندياغارا. وفي الفترة من 23 كانون الثاني/يناير

إلى 3 شباط/فبراير، زودت البعثة 25 فردا من أفراد الشرطة الوطنية في موبتي بالتدريب على استعادة النظام العام وحفظه. وفي الفترة من 23 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، دربت البعثة المتكاملة 20 من رجال الإطفاء على الإنقاذ والإسعافات الأولية. وأوفدت 10 بعثات ميدانية متكاملة للتفاعل مع المجتمعات المحلية بشأن التماسك الاجتماعي والمصالحة في بلا ودوينتزا وسان وسيغو وسيراكورو وتومينان.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

45 - في 4 شباط/فبراير، قدمت الحكومة الانتقالية تقرير مالي إلى الاستعراض الدوري الشامل، الذي صيغ بدعم تقني ومالي من البعثة المتكاملة. واستمر التعاون مع القوات المسلحة المالية من أجل وضع صيغة نهائية لمشروع دليل تدريب على حقوق الإنسان، الذي تم التصديق عليه من خلال لجنة تقنية مشتركة في الفترة من 20 إلى 22 شباط/فبراير.

46 - وفي أعقاب الإحاطة الإعلامية والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 27 كانون الثاني/يناير بشأن مالي، تعرضت ممثلة للمجتمع المدني، كانت قد دُعيت إلى تقديم إحاطة، إلى حملة تشهير وهجمات لفظية على شبكات التواصل الاجتماعي. وأعرب "المجلس القومي لحقوق الإنسان" عن قلقه ودعا السلطات إلى توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان ولأُسرهم. وقد اتصل الممثل الخاص بالسلطات التي ذكرت إلى أنها ستكفل أمنها وسلامتها.

47 - وفي 5 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الانتقالية أن مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة شخص غير مرغوب فيه، بسبب ما قيل إنّه "أعمال تخريبية مزعزعة للاستقرار" فيما يتصل "بمختلف دورات" مجلس الأمن، ودعته إلى مغادرة البلد في غضون 48 ساعة. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة والبعثة المتكاملة ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الأسف العميق لقرار الحكومة، وشددوا على ضرورة الحوار البناء في قضايا حقوق الإنسان، وأشاروا إلى أن أحكام الأشخاص غير المرغوب فيهم لا تنطبق على موظفي الأمم المتحدة.

48 - ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أُجري خلال الفترة المشمولة بالتقرير 28 تقييما للمخاطر المرتبطة بالدعم المقدم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، بما فيها قوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتتعلق هذه التقييمات بالنقل، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأعمال البناء، فضلا عن الوقود وحصص الإعاشة لكتائب القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشملت تدابير التخفيف الموصى بها القيود المفروضة على نطاق ونوع المعلومات التي يتم تبادلها مع قوات الدفاع والأمن المالية، ومتابعة الانتهاكات الموثقة سابقا، فضلا عن زيادة التوعية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

49 - وفي 22 آذار/مارس 2023، تم نشر المذكرة الفصلية عن حقوق الإنسان التي تغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023، أجرت البعثة خمس زيارات رصد ميدانية في مدن بوريم (منطقة غاو)، ودوينتزا (منطقة دوينتزا)، وغوندام (منطقة تمبكتو)، وكيدال (منطقة كيدال)، وسيغو (منطقة سيغو). وبالإضافة إلى ذلك، يجري في جميع أنحاء البلد تنفيذ 20 تحقيقا عن بعد في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

الإنسـاني، اثنان في منطقة تمبكتو، و 11 في المنطقة الوسـطى، وواحد (1) في منطقة ميناكا، واثنان (2) في منطقة كيدال، و 4 في منطقة غاو.

50 - ووثقت البعثة المتكاملة وتحققت من 224 من انتهاكات (39 حالة) وتجاوزات (185 حالة) حقوق الإنسـان. وشـملت هذه الانتهاكات عمليات قتل (95 شـخصـا من بينهم 82 رجلا، وخمس نسـاء، وثمانية أطفال (سـبعة صـبيان وفتاة واحدة))، وإصـابات (87 مصـابا من بينهم 38 رجلا، و 19 امرأة، و 30 طفلا (15 صـبيا و 15 فتاة))، وعمليات اختطاف أو اختفاء قسري (لـــ 42 رجلا). وكانت الجماعات المتطرفة العنيفة هي الجهات الرئيســية المرتكبة للعنف ضـــد المدنيين، حيث اقترفت 170 حالة انتهاك شـــملت 116 رجلا و 21 امرأة و 33 طفلا (18 صـــبيا و 15 فتاة). وتم توثيق انتهاكات للقانون الدولي الإنســاني وللقانون الدولي لحقوق الإنسـان حصـلت خلال العمليات العسـكرية التي قامت بها القوات المسـلحة المالية، بما في ذلك العمليات التي جرت مع أفراد أمن أجانب ومع الدوزو (الصـــيادون التقليديون). وتم توثيق 59 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين أثناء العمليات العسكرية.

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

51 - سـجل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسـاني 230 حادثة عنف جنسـي. وواصـلت البعثة المتكاملة التفاعل مع المجلس الإســلامي الأعلى في مالي، من خلال دعم تنظيم ورشـــة عمل وطنية حول العنف الجنسـي المتصـل بالنزاعات مع 51 زعيما دينيا من بينهم أربع نسـاء، مما أفضـى إلى اعتماد وإقرار فتوى (شرعية) في 28 كانون الثاني/يناير تحظر العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتساهم تلك الفتوى في تولي البلد زمام الأمور بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. كما قامت البعثة المتكاملة في الفترة من 7 إلى 9 شباط/فبراير بتيسير تدريب على الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وذلك لفائدة 267 من قيادات المجتمع المدني في منطقة كيدال.

الأطفال والنزاع المسلح

52 - ســجلت الأمم المتحدة ارتفاعا في الانتهاكات الجســيمة بحق الأطفال (264 حالة) مقارنة بالفترة السـابقة (215 حالة)، مما أثر بشـكل مباشـر على 134 طفلا. وشـملت هذه الانتهاكات التجنيد والاسـتخدام (135 حالة في مقابل 68 حالة خلال الفترة الســـابقة)، والقتل والتشـــويه (61 حالة)، والعنف الجنســـي (4 حالات)، والاختطاف (19 حالة)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (31 حالة في مقابل 5 حالات خلال الفترة السابقة)، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية (14 حالة). ومن بين الأطفال الـــ 135 المجنّدين، غادر 67 الجماعات المسـلحة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واختُطف 15 آخرون وجُنّدوا قسـرا، من بينهم ثلاث فتيات، فيما تم اختطاف فتاة واحدة لأغراض جنسية.

53 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، نظمت البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـيف) حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة 54 جهة تنسـيق إقليمية لحماية الطفل تابعة لتنسـيقية حركات أزواد ولفرعي ائتلاف الجماعات المســـلحة، بما في ذلك ثلاث نســـاء، في منطقتي كيدال وغاو. وأعقبت حلقات العمل اجتماعات مع الجماعات المســـلحة وحملات توعية وزيارات ميدانية إلى معســـكرات الجماعات المسلحة لإجراء فحوصات عمرية لعناصرها.

خامسا - الحالة الإنسانية

54 - أدى استمرار النزاع والعنف ضد المدنيين إلى زيادة عدد المشردين داخليا من 000 350 مشرد (في كانون الثاني/يناير 2022) إلى أكثر من 000 412 مشرد (في كانون الأول/ديسمبر 2022). وهناك 000 175 آخرون لاجئون في البلدان المجاورة.

55 - وفي عام 2023، سيحتاج نحو 8,8 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. فقد أدى النزوح المرتبط بالنزاع والصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي إلى زيادة بنسبة 17 في المائة عن عام 2022. ويحتاج ما مجموعه 5,1 مليون طفل (أي بزيادة قدرها 59 في المائة) إلى المساعدة، وهناك 1,4 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد (أي بزيادة قدرها 21 في المائة). ورغم أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني قد طلبت مبلغ 751,4 مليون دولار لمساعدة 5,7 مليون شخص، فإنّ وصول المساعدات الإنسانية لا يزال يواجه صعوبة كبيرة.

سادسا - التحديات التشغيلية

56 - استمر تنفيذ خطة تكييف القوة. وتواصلت عملية تطوير البنية التحتية الحيوية في غاو وموبتي وتمبكتو، وذلك بغية تسهيل نشر ثلاث وحدات طائرات هليكوبتر أخرى من بنغلاديش والهند وباكستان، فضلا عن طائرة شحن ثانية من تونس، في الربع الثاني من عام 2023.

57 - ولا تزال الخدمات اللوجستية صعبة بسبب عدم توفر ثلاث من شركات قوافل المرافقة القتالية الأربع، منذ تموز/يوليه 2022. فهذه الفجوة تضغط بشدة على قدرات القوة، وتستأثر بالكثير من الموارد اللازمة لمهام أخرى، من بينها حماية المدنيين. وقد أدى الانخفاض الناجم عن ذلك في حجم القوافل وأولوية الوقود وحصص الإعاشة إلى تراكم كميات كبيرة من الحاويات الأخرى التي تتطلب النقل، مما أعاق المشاريع الهندسية وأثر على توافر المركبات. ولمعالجة هذه المسألة، تستكشف البعثة المتكاملة خيار النقل المتعدد الوسائط عبر البلدان المجاورة لتسليم الشحنات. وأكملت البعثة المتكاملة بناء مطار في كيدال، لتستخدمه هي والقوات المسلحة المالية، وسيبدأ تشغيله بعد أن تصادق عليه سلطات الطيران المدني المالية.

58 - وفي 20 شباط/فبراير، أخطر الأردن الأمم المتحدة بقراره إنهاء مساهمته في البعثة المتكاملة فورا. ونتيجة لذلك، توقفت ثلاث من الوحدات الأربع التابعة لفرقة العمل المتنقلة (الوحدات التابعة للأردن والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) عن العمل. وهناك دراسة للقدرات العسكرية بقيادة مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل، هدفها معالجة هذه المسألة، ضمن أمور أخرى.

إمكانية وصول موظفي البعثة المتكاملة وحرية تنقلهم

59 - سجلت البعثة المتكاملة ستة قيود على التحركات البرية فرضتها القوات المسلحة المالية. فعلى سبيل المثال، أبلغت القوات المسلحة المالية البعثةَ المتكاملة في 14 كانون الثاني/يناير بأنه لا يسمح بالتحركات البرية جنوب بلدة أنسونغو نظرا للعمليات الجارية ضد الجماعات المتطرفة. وأصبحت البعثة منذ ذلك الحين لا تقدر على الوصول إلى هذه المناطق. وللسبب نفسه، وفي وسط مالي، اضطرت البعثة المتكاملة إلى تأجيل بعثة تقصي الحقائق إلى كاني بونزون، بدائرة بانديا‌غارا، إلى أجل غير مسمى.

60 - وفي 1 آذار/مارس، طلبت البعثة المتكاملة الحصول على 231 1 من تراخيص الطيران. ومن هذا العدد، تم رفض 297 رخصة (24,1 في المائة)، معظمها (238 رخصة) يخص المركبات الجوية غير المأهولة المستخدمة لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. بشكل عام، لا تزال القيود متفاوتة عبر القطاعات. وتم رفض تنفيذ ما مجموعه 245 رحلة جوية في القطاع الشرقي، ورحلتين في القطاع الأوسط، و 50 رحلة في القطاع الغربي. ومن أجل ضمان سلامة القوافل، استخدمت البعثة المتكاملة أصولا جوية أخرى، مثل طائرات الهليكوبتر والمنصات المأهولة ذات الأجنحة الثابتة لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع على طول طرق إعادة الإمداد، ولا سيما على محور غاو - كيدال.

61 - وعقد اجتماع بين قائد القوة بالنيابة للبعثة المتكاملة ورئيس القوات الجوية المالية في 18 كانون الثاني/يناير في باماكو لمراجعة إجراءات رحلات الطائرات غير المأهولة المتفق عليها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. بيد أنه لم يحرز أي تقدم بشأن استئناف الرحلات لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وذلك على الرغم من أنّ البعثة قد امتثلت للتدابير المتفق عليها مع السلطات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات. وفي 15 شباط/فبراير، أرسلت البعثة المتكاملة مذكرة شفوية إلى السلطات المالية لتوجيه انتباهها إلى هذه الحالة وطلبت عقد اجتماع للجنة التقنية لمتابعة هذه المسألة.

الاتصالات الخارجية

62 - في إطار الجهود المستمرة من أجل التصدي لحملات التضليل والمعلومات المغلوطة، عززت البعثة شراكاتها مع وسائل الإعلام المحلية ومع منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين إبراز أنشطتها للعيان. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، قامت البعثة المتكاملة برحلات ميدانية إلى غاو وكيدال وتمبكتو لتمكين المدونين ونشطاء الإنترنت من استيعاب الأثر الإيجابي للبعثة بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، واصلت إذاعة الأمم المتحدة ميكادو (Mikado) بث برنامجها الأسبوعي *"Le Vrai du Faux"* (الخطأ من الصواب) الذي يفكك المعلومات المضللة المتاحة على وسائل التواصل الاجتماعي.

63 - وفي الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير، مولت البعثة المتكاملة مبادرة *قافلة* السلام والتنوع ضمن سياق مهرجان سيغو للفنون، وذلك للاستفادة من ثراء أشكال التعبير الثقافي المالي دعما للسلام. وأتاح المهرجان فرصة لإذاعة ميكادو التابعة للأمم المتحدة حتى تعقد جلسات إعلامية عن ولاية البعثة المتكاملة وأنشطتها.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

64 - تعرضت البعثة المتكاملة لتسع هجمات، منها خمس هجمات في تمبكتو، واثنتان في موبتي، واثنتان في غاو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة خمسة آخرين. ويمثِّل ذلك انخفاضا في عدد الهجمات مقارنةً بالفترة السابقة التي أُبلغ فيها عن وقوع 18 هجمة على البعثة المتكاملة، أسفرت عن إصابة 38 فردا. وقام الفريق العامل التابع للبعثة والمعني بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بتوسيع نطاق التحليل الذي تجريه البعثة المتكاملة ليشمل أيضا الشرطة والعناصر المدنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. واستمرت عمليات المراقبة العدائية من قبل طائرات غير مأهولة مجهولة الهوية كانت تحلق فوق مخيمات البعثة المتكاملة. وفي الفترة الفاصلة بين 16 و 19 كانون الثاني/يناير، حلقت أربع طائرات غير مأهولة مشبوهة فوق مخيمات البعثة المتكاملة: اثنتان في تمبكتو واثنتان في غوندام.

65 - ونفذت البعثة المتكاملة تدابير منتظمة لإدارة المخاطر الأمنية، فيما استمرت عمليات تحسين الهياكل الأساسية في المعسكرات الضخمة للتخفيف من مخاطر التعرض للنيران غير المباشرة. وبُذلت جهود للتخفيف من حدة الثغرات في نظام إجلاء المصابين، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب لـ 29 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات ولأفراد ثمانية من وحدات الشرطة المشكلة في جميع أنحاء المناطق.

66 - وأنجزت وحدة مجلس التحقيق تقارير عن خمسة حوادث، بما في ذلك هجوم بالنيران المباشرة أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين بجروح خطيرة، وحادث إطلاق نار، وحادث مهني تسبب في إلحاق إصابة خطيرة. أما الحادثان الآخران فيتعلق أحدهما بإطلاق للنار عن غير قصد أدى إلى وفاة أحد حفظة السلام. وفي 1 شباط/فبراير، اجتمع مجلس للتحقيق في الظروف المحيطة بالهجوم العدائي الذي استهدف في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022 إحدى دوريات وحدة الشرطة المشكلة، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة من حفظة السلام النيجيريين بجروح خطيرة. وتعمل شرطة البعثة المتكاملة على دعم التحقيقات في مالي من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. وبعد انتهاء مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق من تحرياته بشأن الهجمات المتعددة بالأجهزة المتفجرة اليدوية التي استهدفت كتيبة قتالية مصرية، تم إنشاء فريق عامل لتنفيذ التوصيات.

67 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، أدانت محكمة الجنايات في باماكو شخصا واحدا بشن هجوم على قوات حفظ السلام أثناء وجودها في 22 شباط/فبراير 2019 على الطريق المؤدي إلى سيبي، مما أدى إلى مقتل فيه خمسة من حفظة السلام وجرح اثنين آخران. وقد أُصيب أحد المدنيين في هذا الحادث. وقد حُكم على الشخص بالإعدام، غير أنّه تجدر الإشارة إلى أن أحكام الإعدام لم تنفَّذ في مالي منذ أربعة عقود بسبب الوقف الفعلي لهذه العقوبة.

سابعا - قدرات البعثة

العنصر العسكري

68 - في 1 آذار/مارس، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم 237 12 فردا، أي ما يعادل نسبة 92,08 في المائة من القوام المأذون به البالغ 289 13 فردا. وبلغت نسبة النساء من الأفراد العسكريين 4.52 في المائة.

عنصر الشرطة

69 - وفي 1 آذار/مارس، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم 598 1 فردا، أي ما يعادل نسبة 83,2 في المائة من القوام المأذون به البالغ 920 1 فردا. وبلغت نسبة النساء 27 في المائة من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات، البالغ عددهم 276 فردا، و 11,8 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة، البالغ عددهم 322 1 فردا.

الموظفون المدنيون

70 - في 20 آذار/مارس، بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين 790 1 موظفا، أي ما يعادل نسبة 90 في المائة من القوام المأذون به البالغ 000 2 وظيفة، منهم 745 موظفا دوليا، و 870 موظفا وطنيا، و 175 من متطوعي الأمم المتحدة. وبلغت نسبة النساء 25 في المائة من الموظفين المدنيين.

الأداء

71 - ظلت البعثة المتكاملة تحرز التقدم في الوفاء بالتزاماتها في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وهي ما فتئت تجمع البيانات بانتظام وتعدل التدخلات كل ثلاثة أشهر ضمانا لتنفيذ ولايتها على النحو الأمثل. وفي كانون الثاني/يناير يسرت البعثة المتكاملة إجراء تقييم للأثر على نطاق البعثة، يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وينطوي على تحليل للاتجاهات المتعلقة بالانتقال السياسي، وتنفيذ اتفاق السلام، وحماية المدنيين، والقدرة على توفير الأمن وبسط سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، واستعادة سلطة الدولة وبسطها. وفي شباط/فبراير، أنشئ فريق للتخطيط الاستراتيجي على نطاق البعثة من أجل التعرف على الأولويات والأهداف اللازمة للتنفيذ الفعال للولاية حتى 30 حزيران/يونيه.

72 - وأجرت القوة 22 تقييما للأداء باستخدام مزيج من أداة تقييم الوحدات العسكرية وأداة الإدلاء بالملاحظات المتاحة في نظام إدارة المؤسسة، كجزء من خطة التقييم المنتظم الذي يجرى كل ثلاثة أشهر. وتجاوزت المعاييرَ المحددة سبعُ وحدات واستوفتها 15 وحدة. وشرعت البعثة بصورة منهجية في اتخاذ تدابير لتعزيز الأداء بالنسبة للتقييمات التي استوفت نحو 75 في المائة من المعايير أو أقل من ذلك، بما في ذلك الملاحظات وتفاصيل أوجه القصور والتوصيات.

73 - وأنجز عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة تسعة من تقارير تقييم الأداء. وأُجري أحد عشر تقييما للمعدات المملوكة للوحدات، بالإضافة إلى عمليات لفحص سير العمليات. وخلص التقييم إلى أن جميع الوحدات تؤدي مهامها بصورة مُرضية.

السلوك والانضباط

74 - لم تُسجَّل خلال هذه الفترة أي ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، من خلال تقديم التدريبات التوجيهية ودورات تجديد المعارف لجميع فئات الموظفين. وقامت بأنشطة اتصال، بما في ذلك توعية السكان المحليين. وقامت المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والمدافعة عن حقوق الضحايا بزيارة مالي في كانون الثاني/يناير للوقوف على مدى تنفيذ استراتيجية الأمين العام بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما الواردة في الوثيقة A/71/818.

القضايا البيئية

75 - واصلت البعثة المتكاملة الاستعاضة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي القديمة الموضوعة في حاويات ببدائل مدمجة في عين المكان. وواصلت البعثة أيضا إجراء تقييمات بيئية لأغراض الإغلاق تحسبا لرحيل القوات المتمركزة في باماكو.

76 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، حضرت البعثة تدشين الاتفاق الطاقي في أبو ظبي بشأن الانضمام والتأييد لهدف المنظمة المتمثل في زيادة استخدام الطاقة المتجددة إلى حدود 80 في المائة بحلول عام 2030.

ثامنا - الملاحظات

77 - سيكون عام 2023 حاسما بالنسبة لمالي حيث من المقرر إجراء العديد من الانتخابات كجزء من عودة البلد إلى الحكم الدستوري بحلول الربع الأول من عام 2024. واستكمال هذه العملية في الوقت المناسب أمر في غاية الأهمية. فالعملية ستساعد على إرساء أسس الحكم الديمقراطي بما يتماشى مع التزامات مالي الدولية. كما أنّه سيُسهل متابعة الإصلاحات التي تم الشروع فيها بالفعل للتصدي للتحديات العويصة التي تواجه البلد، وسيهيئ بيئة أكثر ملاءمة لتعبئة الدعم الدولي اللازم لمعاضدة جهود التوصل إلى تحقيق استقرار دائم.

78 - وشهدت الأشهر القليلة الماضية تقدما على ضوء خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية. وإنني أرحب، في هذا الصدد، بالجهود الحالية الرامية إلى التفعيل الكامل للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، الهيئة الوحيدة بهذا الخصوص، وباعتماد القوانين المتعلقة بإعادة تنظيم الأراضي، والتعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات في حزيران/يونيه 2022، وعملية المراجعة الدستورية الجارية. وفيما يتعلق بعملية المراجعة الدستورية، أحيط علما بالخطوات المتخذة لبناء التوافق في الآراء عقب تقديم المشروع الأولي للدستور في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

79 - ومع ذلك، شهدت الأنشطة الحاسمة المحددة في الجدول الزمني للانتخابات حالات تأخير، وهو ما اعترفت به السلطات، بما في ذلك خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى باماكو وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والرئيس السابق لنيجيريا، غودلاك جوناثان. وتتعلق هذه الحالات على وجه الخصوص بإنشاء الفروع المحلية للهيئة المستقلة وبالعملية الدستورية. وحري بالسلطات المالية، مع بقاء أقل من عام واحد على النهاية المقررة للمرحلة الانتقالية، أن تبذل كل ما في وسعها من أجل التعجيل بالعملية بغية الوفاء بالموعد النهائي المتفق عليه لعودة النظام الدستوري. ولا بد من معاضدة هذه الجهود بدعم دولي كاف. لذلك، فإنّني أكرر دعوتي إلى جميع الشركاء تقديم المساعدة اللازمة، بدءا بسد الفجوة المالية في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ما زالت 31 في المائة من الموارد اللازمة له غير متعهد بها. وستكون هناك حاجة إلى دعم إضافي عندما تصبح التفاصيل الكاملة لميزانية الانتخابات متاحة. وستواصل البعثة المتكاملة دعمها المتعدد الأوجه للعملية الانتخابية، فضلا عن مشاركتها، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في آليات رصد العملية الانتقالية بقيادة مالي.

80 - وقد شهدت العملية الانتخابية تقدما، ولكن الأمر نفسه لا ينطبق على عملية السلام. فقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض بشلل متواصل في آليات مراقبة اتفاق السلام، وتبادلٍ للاتهامات والاتهامات المضادة

بشأن انتهاك وقف إطلاق النار، وإصدار لخطابات في وسائل التواصل الاجتماعي تبعث على القلق، بما في ذلك خطاب الكراهية، وذلك من قبل مختلف الجهات الفاعلة، وعلى خلفية من انعدام الثقة الحاد. وأنا أُشـيد بالوسـاطة الدولية، بقيادة الجزائر، على جهودها الدؤوبة من أجل جعل الأطراف تسـتمر في الحوار، بما في ذلك من خلال زيارة وزير الخارجية، رمطان لعمامرة، إلى باماكو. وأُلاحظ مع التقدير المشـاركة الشـخصـية للرئيس، عبد المجيد تبون، الذي اسـتقبل تباعا في الجزائر العاصـمة وفدا ماليا على المسـتوى الوزاري، وممثلين للحركات الموقعة على اتفاق السلام.

81 - وكما ذكرت سـابقا، يظل اتفاق السـلام أفضـل إطار متاح لتعزيز المصـالحة الدائمة وإنهاء دورات العنف المتكررة التي ابتُلي بها الجزء الشـمالي من مالي. لذلك، على جهود السـلام أن تركز على التنمية المستدامة الشاملة التي لا تترك أحدا خلف الركب، حتى تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والهشاشة.

82 - والتغلب على التحديات القائمة سوف يتطلب استمرار الإرادة السياسية والتركيز من جانب السلطات الانتقالية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين البعثة المتكاملة والبلد المضيف، وتجديد الدعم الدولي، مع مراعاة أن اسـتقرار مالي واسـتقرار المنطقة ككل مرتبطان بشـكل وثيق. ومن شـأن عقد دورة رفيعة المسـتوى وفي وقت مبكر للجنة متابعة الاتفاق أن يوفّر للأطراف المنتدى المناسـب لكي تناقش شـواغلها، مع الأمل في أن تتوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما، وذلك بتيسير فعال من الوساطة الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لسبل ووسائل التعجيل بعمل اللجنة المخصصة المنشأة من أجل تقديم توصيات بشأن إدماج كبار ضباط الحركات الموقعة ضمن تسلسل القيادة داخل قوات الدفاع والأمن الوطنية، وإدماج كبار المسؤولين المدنيين التابعين للحركات، والشروع في تنفيذ برنامج عام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واهتمام خاص للخطوات التالية ضـمن الإصـلاحات السـياسـية والمؤسـسـية اللازمة لتنفيذ جوانب معينة من اتفاق السلام، وذلك بالاستفادة من أوجه التقدم التي جاء بها مشروع الدستور والقوانين المتعلقة بإعادة التنظيم الإقليمي، وأيضا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لعملية السلام. وبالتوازي مع ذلك، ستُكثّف البعثة المتكاملة، التي ترأس اللجنة التقنية المعنية بالأمن، اتصـالاتها مع الأطراف بشـأن ترتيبات وقف إطلاق النار، التي يكتسي احترامها أهمية قصوى.

83 - والوضـع الأمني السـائد، لا سـيما في الجزء الشـمالي الشـرقي من مالي، حيث يتعرض المدنيون لهجمات بدون هوادة من جانب الجماعات الإرهابية، مع كل ما يصـاحب ذلك من عواقب إنسـانية، هو من الأمور التي تزيد من ضـرورة أن تعجل الأطراف بالخروج من المأزق الراهن. ولا يمكن السيطرة على الوضـع وتهيئة الظروف الأمنية الأسـاسـية لتحقيق عوائد السـلام التي طال انتظارها إلا من خلال الجهود التعاونية التي تبذلها الأطراف، في إطار اتفاق السـلام. وفي غضـون ذلك، أود أن أُكرّر الإعراب عن تقديري للعمل الهائل الذي تقوم به الجهات الفاعلة في المجال الإنساني دعما للسكان في الشمال والوسط، وذلك على الرغم من التهديدات التي تواجه سـلامة موظفيها ومن الصـعوبات في الوصـول بالمسـاعدات. وأنا أدعو الجهات المانحة إلى أن تسهم بسخاء أكبر في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في مالي.

84 - وبالمثل، لا تزال حالة حقوق الإنسان تثير قلقا بالغا. وأنا أدين بشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات. وعلى الرغم من أن معظم تلك لانتهاكات والتجاوزات ترتكبها الجماعات الإرهابية، فإن الدولة تتولى المسؤولية الرئيسية في الحرص على تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات بشفافية وسرعة، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وإنني أكرر التزام الأمم المتحدة بالعمل مع السلطات المالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن سياق التزامات مالي الدولية، وأتطلع إلى إجراء حوار بناء وصريح حول هذه المسألة من أجل تهيئة ظروف أكثر ملاءمة للتنفيذ التام لولاية البعثة المتكاملة ولتعزيز الدعم المقدم لبناء قدرات البعثة. وأنا أرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات مؤخرا، ومنها بالأخص إنشاء شعبة لحقوق الإنسان داخل وزارة العدل وحقوق الإنسان واعتماد قانون بشأن التعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان، لكنّني أشعر أيضا بأسف عميق لقرارها طرد مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة.

85 - وعلى مدى الأشهر الماضية، واصلت البعثة المتكاملة الاضطلاع بولايتها دعما لمالي وشعبها ووفقا لأولوياتها الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى، بالإضافة إلى المساهمة في حماية المدنيين والأنشطة الأخرى ذات الصلة. وقد قامت البعثة المتكاملة بهذا العمل في ظل تحديات هائلة ناشئة عن البيئة الأمنية السائدة وما يتصل بها من تهديدات غير متماثلة، وعن عدم كفاية قوامها وقدرتها المحدودة مقارنة بحجم الاحتياجات على أرض الواقع، والقيود المفروضة على حريتها في التنقل، ولا سيما على استخدام بعض أصولها في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يكتسي التعاون الكامل من جانب السلطات المالية أهمية بالغة. فالعراقيل التي تواجهها البعثة المتكاملة في التنقل بحرية لا تُقوّض فحسب قدرتها على إنجاز ما يتوقعه منها الشعب المالي من حمايةٍ للمدنيين وتعزيز للاستقرار بشكل أكثر فعالية، بل تُعرِّض أيضا سلامة حفظة السلام التابعين لنا إلى المزيد من المخاطر. وستواصل البعثة المتكاملة إشراك السلطات بهذا الشأن ضمن سياق اتفاق مركز القوات. وهي ستواصل أيضا جهودها لتعزيز التخطيط المشترك والتنسيق المتزايد على أرض الواقع بغية الحرص على المزيد الفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك في وقت تتزايد فيه الاحتياجات من الحماية.

86 - وأخيرا، أودّ أن أكرّر الإعراب عن تقديري لموظفي البعثة المتكاملة ولقيادتها على ما يبدونه من صمود والتزام. والأمم المتحدة ستواصل تنسق جهودها بشكل وثيق مع جهود الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، بغية تزويد مالي بأكبر قدر ممكن من الدعم الفعال.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 20 آذار/مارس 2023

	العنصر العسكري						*الشرطة*					
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			*أفراد الشرطة المقدَّمون من الحكومات*			*وحدة الشرطة المشكلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
البلد	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أرمينيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أستراليا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النمسا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	1 211	68	1 379	2	1	3	215	65	280	217	66	283
بلجيكا	7		7	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنن	236	24	260	17	–	17	10	–	10	27	–	27
بوتان	5	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	636	26	662	20	19	39	132	8	140	152	27	179
بوروندي	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كمبوديا	229	34	263	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	2	1	3	4	–	4	–	–	–	4	–	4
كندا	4	–	4	2	2	4	–	–	–	2	2	4
تشاد	1 396	30	1 426	7	–	7	–	–	–	7	–	7
الصين	389	18	407	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	644	29	669	12	5	17	–	–	–	12	5	17
تشيكيا	3	2	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الدانمرك	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	1 051	26	1 077	16	1	17	146	14	160	162	15	177
السلفادور	94	19	113	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إستونيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	4	–	4	–	1	1	–	–	–	–	1	1
فرنسا	23	–	23	10	3	13	–	–	–	10	3	13
غامبيا	7	1	8	6	1	7	–	–	–	6	1	7

ألمانيا	613	52	665	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غانا	123	16	139	2	–	2	–	–	–	2	–	2	–	2
غواتيمالا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	614	53	667	5	4	9	–	–	–	5	4	5	–	9
إندونيسيا	8	–	8	4	4	8	–	–	–	4	4	4	–	8
إيران (جمهورية – الإسلامية)	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	2	–	2	3	–	3	–	–	–	3	–	3	–	3
الأردن	335	–	335	19	1	20	–	–	–	19	1	19	–	20
كينيا	8	1	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاتفيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	147	15	162	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليتوانيا	39	6	45	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لكسمبرغ	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	7	–	7	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المكسيك	8	1	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	163	17	180	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
هولندا	3	1	4	4	1	5	–	–	–	4	1	4	–	5
النيجر	860	9	869	9	7	16	–	–	–	9	7	9	–	16
نيجيريا	62	16	78	–	2	2	106	31	137	106	33	106	137	139
النرويج	3	–	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
باكستان	208	14	222	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	2	–	2	2	–	2	–	–	–	2	–	2	–	2
رومانيا	4	–	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	939	31	970	15	5	20	263	52	315	278	57	278	315	335
سيراليون	16	4	20	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إسبانيا	1	–	1	4	1	5	–	–	–	4	1	4	–	5
سري لانكا	241	–	241	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	119	18	137	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سويسرا	5	–	5	3	–	3	–	–	–	3	–	3	–	3
توغو	674	63	737	16	12	28	253	27	280	269	39	269	280	308
تونس	82	4	86	16	5	21	–	–	–	16	5	16	–	21
تركيا	–	–	–	10	1	11	–	–	–	10	1	10	–	11

أوكرانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	78	3	81	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	7	2	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
زامبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجاميع	**11 426**	**601**	**12 027**	**208**	**76**	**284**	**1 125**	**197**	**1 322**	**1 333**	**273**	**1 606**
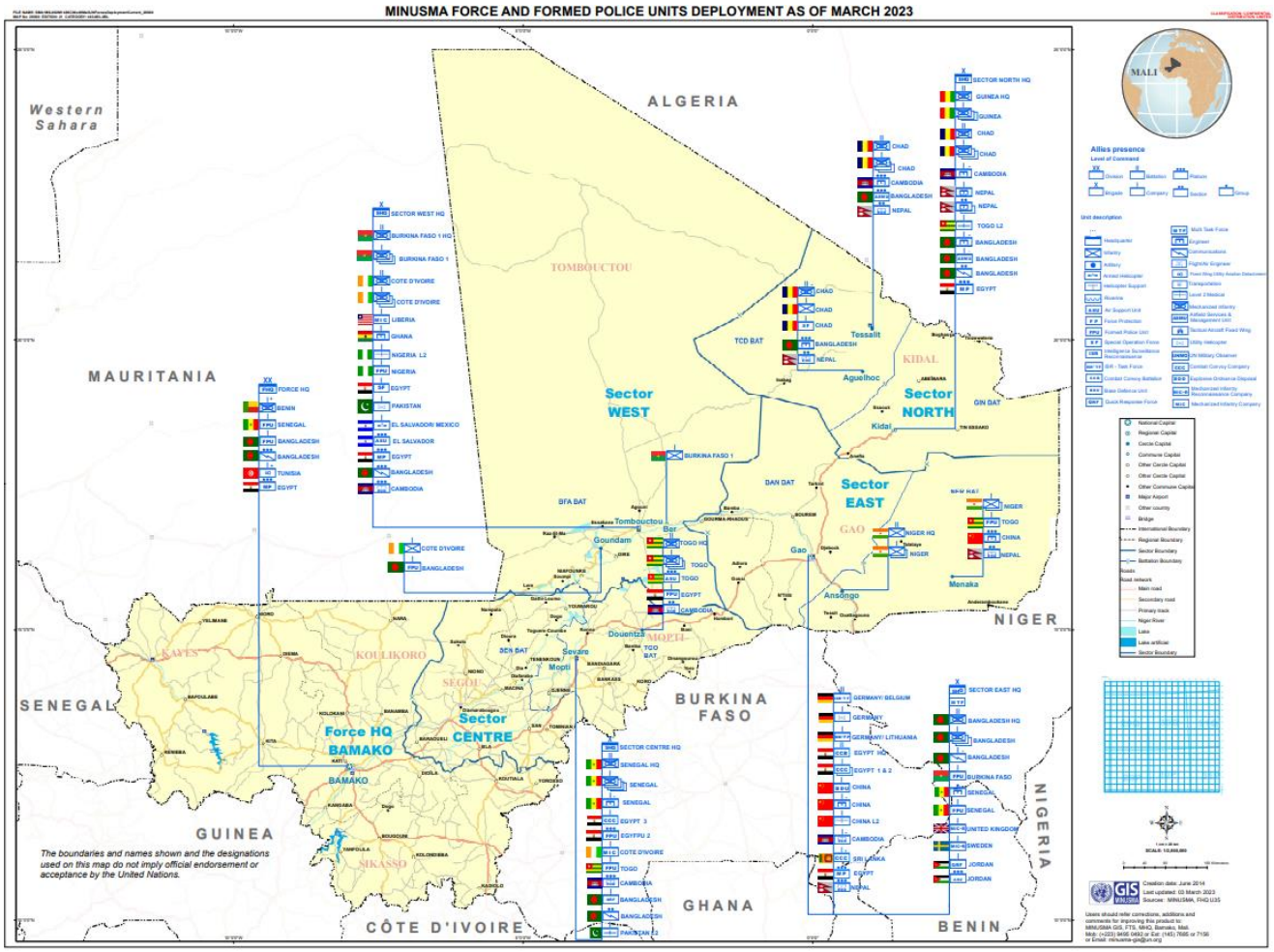
خريطة نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي